ISSN: 1817-6798 (Print)
Journal of Tikrit University for Humanities
available online at: http://www.jtuh.tu.edu.iq

Achieving the qualities of the meanings part of »The footnote of Ibrahim bin Muhammad bin Arab Shah Al-Esfraini, famous for: Essam Al-Din (T .: 951 AH) on the explanation of Al-Nasif's beliefs».From paper (66 / back) to paper (71 / back)

Assistant Lecturer Ahmed Shaker Mahmoud

Tikrit University / College of Education for Human Sciences / Department of Qur'an Sciences and Islamic Education

* *Corresponding author: E-mail* : Ahmed1985000000 @ gmail @ com

Keywords:
In
fi
C
M
F

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 4 July. 2021
Accepted 17 Aug 2021
Available online 25 Jan 2022
E-mail
journal.of.tikrit.university.of.humanities@tu.edu.i
E-mail : adxxxx@tu.edu.iq

Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities

A B S T R A C T

This research investigates a canonical text that has scientific and historical value, for one of the Islamic scholars who lived from the beginning of the second half of the ninth century until the middle of the tenth century AH, and that is Sheikh Ibrahim bin Muhammad bin Arab Shah Al-Esafraini, known as: Essam Al-Din (d. : 951 AH)This text is part of his "commentary on the explanation of al-Nasif's beliefs," one of the books approved by Ahl al-Sunnah wal-Jama` in the field of theology.Sheikh Essam El-Din was famous for being a meticulous owner, and he had follow-ups and conclusions on his predecessors, as he is a scholar not traditional.This text includes the thoughts and perspectives of Sheikh Essam El-Din, which he wrote in the form of comments on explaining the Nasfi beliefs, and what our concern is is the section on two matters:

1- Proving that the divine attributes (meanings) must be said that they exist.

2- It must be said that it is in addition to the divine self so that the understanding and knowledge of the divine self and its

characteristics are organized in a manner that is definitely consistent with the nature of human thinking based on the law of Islam.

So the researcher made a short translation, copied the text, met it in five handwritten copies, and took care of it as an investigation into the margin.

© 2022 JTUH, College of Education for Human Sciences, Tikrit University

DOI: http://dx.doi.org/10.25130/jtuh.29.1.2.2022.01

تحقيق الجزء الخاص بصفات المعاني من «حاشية إبرهيمَ بن محمدِ بنِ عربِ شاه الإسفرائيني الشهيرِ بـ: عصام الدين (ت : 951هـ) على شرحِ العقائدِ النسفية» من الورقة (66/و) حتى الورقة (71/ظ)

م .د. أحمد شاكر محمود/ جامعة تكريت / كلية التربية للعلوم الإنسانية

الخلاصة:

إن هذا البحث عبارة عن تحقيق نص تراثي يتمتع بقيمة علمية وتأريخية ، لأحد علماء الإسلام الذي عاش

في الفترة ما بين مطلع النصف الثاني من القرن التاسع حتى منتصف القرن العاشر الهجري ، وهو الشيخ إبرهيمَ بن محمدٍ بنِ عربِ شاه الإسفرائيني الشهيرِ بـ: عصام الدين (ت : 951هـ) .

وهذا النص هو جزء من «حاشيته على شرح العقائد النسفية » أحد الكتب المعتمدة عند أهل السنة والجماعة في تخصص علم العقيدة .

اشتهر الشيخ عصام الدين بأنه صاحب علم دقيق وله تعقبات واستدراكات على من سبقه ، فهو عالمٌ ليس تقليدياً .

يتضمن هذا النص أفكارا وأنظارا للشيخ عصام الدين كتبها على شكل تعليقات على شرح العقائد النسفية وما همنا هو الجزء الخاص بصفات المعاني شرحاً من خلال شرحه وتدقيقه في كلام العلامة التفتازاني .

فقام الباحث بعمل ترجمة مختصرة ، ونسخ النص ومقابلته بخمس نسخ خطية والعناية به تحقيقاً في الهامش .

الفرع الثاني : اسمه هو إبراهيم بن محمد بن عربشاه .

الفرع الثالث : لقبه هو «عصام الدين» ، ويلقب بـ «العصام» .

ولم تشتهر له كنية ، فلم يذكره أحد بكنيته غير التونكي [1] في المصنفين ، فقد كناه بـ«أبي أسحق» [2] .

الفرع الرابع : نسبته الشهيرة فهي : الاسفراييني ، وقد ينسب إلى الإقليم أيضا فيقال الاسفراييني الخراساني ، أو ينسب إلى هراة [3] فيقال الاسفراييني الهروي ، وإلى سمرقند ، فيقال الاسفراييني الهروي السمرقندي [4] .

المطلب الثاني : نشأته وسيرته العلمية وفاته :

الفرع الاول : نشأته ؛ قال ابن العماد : (هو من بيت علم،ونشأ هو طالباً للعلم،فحصل وبرع وفاق أقرانه مشارا إليه بالبنان) [5] .

الفرع الثاني : شيوخه :

1- كان شيخ عصام الدين الأول هو والده الذي كان قاضيا باسفرايين

2- جده لأمه داود الخوافي [6].

3- الملا عبد الرحمن الجامي [7].

الفـرع الثالـث : تلاميـذه : لـم تشـخص المصـادر تلاميـذ لعصـام الـدين سـوى :(أبـو الفـتح الشريفي)[8].

الفرع الرابع : مصنفاته : وفيما يلي أهم آثار ومصنفات العصام في مختلف صنوف المعرفة:

أبرز آثاره النحوية والصرفية و علم الوضع :

1- حاشية على الفوائد الضيائية [9] .

2- شرح الكافية [10] .

3- ميزان الأدب [11] .

4- شرح الرسالة الوضعية العضدية [12].

أبرز آثاره البلاغية :

5- الأطول في شرح تلخيص المفتاح [13] .

6- حاشية على شرح الشريف الجرجاني على مطول التفتازاني [14] .

7- حاشية على متن السمرقندية في الاستعارات [15] .

8- شرح السمرقندية [16] .

أبرز آثاره في المنطق :

9- حاشية على شرح الجرجاني على القطب الرازي على الشمسية [17] .

ابرز آثاره في التفسير :

10- حاشية على تفسير البيضاوي [18] .

ابرز آثاره في الحديث والسيرة :

11- شرح شمائل الترمذي [19] .

ابرز آثاره في الفقه :

12- شرح الوقاية للمحبوبي [20] .

13- شرح الهداية للمرغيناني [21] .

ابرز آثاره في علم الكلام والفلسفة :

14- حاشية على شرح التفتازاني للعقائد النسفية [22] .

15- حاشية على (شرح المواقف) للتفتازاني [23] .

16- شرح (طوالع الأنوار) للقاضي البيضاوي [24] .

آثاره في الأدب والعروض :

17- شرح قصيدة البردة للبوصيري (بالفارسية) [25] .

18- ترجمة فتح النقوض في شرح العروض الأندلسي [26] .

الفرع الخامس : وفاته .

اختلفت المصادر في سنة وفاة عصام الدين ، والراجح أن سنة وفاته هي (951) هـ[27] ، فرحمه الله تعالى ونفع بكتبه آمين .

المطلب الثالث : حاشية عصام الدين على شرح العقائد النسفية

الفرع الاول : نسبة المخطوط للمؤلف : وهي ثابتة بشهادة المصادر التاريخية[28] ، واعتراف المؤلف في مقدمة حاشيته بنفسه ما نصه : (وبعدُ ، فيقولُ العبد المتوسِّل إلى الله المبينِ القوي المتينِ إبراهيمُ بنُ محمدِ بنِ عربٍ شاه الإسفرائني عصامُ الدين : فهذه فوائدُ وافية ، بل موائدُ آثرتُ بها مَنْ أرادَ أنْ يطالعَ«شرح العقائد» ...إلخ) [29] ، فهي قطعية .

الفرع الثاني : الجزء المراد تحقيقه من «حاشية عصام الدين على شرح العقائد النسفية»: هو : ما يتعلق بشرح صفات المعاني الواردة في كلام السعد التفتازاني ؛ يعني النص المحقق يبدأ من كلام الشيخ عصام الدين من الورقة (66) قوله : (وهي صفة أزليَّة) تأنيث ضمير العلم باعتبار خبره... إلى الورقة (71) قوله : (ولمَّا صرح بأزلية الكلام النَّفسي القديم حاول التنبيه ...إلخ) .

تناول الشيخ النزاع مع المعتزلة النافيين الصفات الثبوتية .

الفرع الثالث : صفة عمل الباحث في التحقيق :

1. نسخ النص بالخط العربي المعاصر .
2. مقابلة النص على خمسة نسخ وإثبات الفروق في الهامش ؛ ليكون المجموع ست نسخ وهي :
   - نسخة الجامعة الكندية ورمزتُ لها بـ(أ) .
   - نسختان من مكتبة راغب باشا في تركية ورمزت لهما بـ (ب) و(جـ) .
   - نسخة مكتبة محمد عاصم / كوبرلي ورزتُ لها بـ(د) .
   - نسخة فاضل أحمد باشا ورمزت لها بـ(هـ) .
   - نسخة مكتبة طوكيو ورمزت لها بـ (ز) .

- النسخة الحجرية النادرة هي من محفوظات مكتبة محمد عاصم في تركيا ورمزت لها بـ (و)

.

3. التعريفات المطلوبة بالأعلام والكتب والاماكن .
4. نسبة الآيات الى سورها في المصحف الشريف مع تخريج الاحاديث إن وجد ، والأبيات الشعرية ، ونسبة الأقوال الى قائليها .
5. التعليق على بعض المواطن .
6. ضبط النص بعلامات الترقيم وتشكيل ما يحتاج الى حركات لدفع الوهم .
7. نقل نص شرح العقائد النسفية في أعلى جاشية عصام الدين مفصولاً بينهما بخط .
8. جاء خط النص المحقق والهامش من نوع (Arial) ، و حجم خط النص المحقق (14) وخط الهامش (12).
9. شرح العقائد جاء بخط من نوع (Font 398) وبحجم (14) .

واسال الله تعالى التوفيق والسداد ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

(العِلْمُ) وَهِيَ: صِفَةٌ أَزَلِيَّة تَنْكَشِف المَعْلُوْمَاتُ عِنْد تَعَلُّقِهَا بِهَا ، (وَالقُدْرَةُ) وَهِيَ صِفَةٌ أَزَلِيَّة تُؤثِّر فِيْ المَقْدُوْرَات عِنْد تَعَلُّقِهَا بِهَا ،(وَالحَيَاةُ) وَهِيَ صِفَةٌ أَزَلِيَّةٌ تُوجِب صِحَّةَ العِلْم.....

قوله[30]: (وهي صفة أزليَّة) تأنيث ضمير العلم باعتبار خبره[31] ، ومن لا يعرف القاعدة يحتاج إلى تأويله بإرجاعه إلى صفة العلم ، وأخذ الأزليَّة في تعريف[32] الصفات[33] يوجب الاستغناء عن ذكر[34] الأزلية في قوله: (وله صفات أزلية) و[35] ذكر المعلومات في تعريف العلم يوجب الدور[36] ؛ لتوقف معرفة المعلوم على العلم . ولك أن تقول : التوقف على معرفة العلم بالمعنى المصدري[37] ، لا العلم بمعنى الصفة الموجودة ، وأن تقول[38] : [إنَّ][39] التعريف لعلم الله تعالى[40] ، والمأخوذ في التعريف مطلق المعلوم وتعريف العلم مستغنى عنه بما عرف به العلم سابقا .وينتقض التعريف بالسمع والبصر إلا أن يقال : لو كان الإحساس مندرجاً تحت العلم فالسمع والبصر داخل في العلم ، وإن كان مباينا له فالسمع البصر ليسا ما به ينكشف المعلوم ، بل ما به ينكشف المحسوس[41] وكما أنَّ علمه تعالى أزلي تعلقه بما يجب أن يعلم في الأزل أيضا أزلي إذ تنزه تعالى عن الجهل بشيء في الأزل نعم تعلق علمه بالحادث باعتبار أنَّه حدث حادث وإنَّما[42] قدم العلم على القدرة لأنَّه حاكم على القدرة ولهذا لا يقع من القادر العالم ما يقدر عليه ممَّا لا يوافق الحكمة والعلم ليس تحت القدرة ولهذا يعلم ما ليس مقدورا ولأنَّ العلم أعمُّ من القدرة وقد عرفت وجه تقديمها[43] على الحياة. قوله[44]: (وهي صفة أزلية تؤثر في المقدورات عند تعلقها بها) هذا[45] البيان لا يوافق مذهب إثبات التكوين[46] ؛ لأنَّ المؤثر في المقدور

التكوين[47] عند مثبته ؛ لأنَّه[48] يتمسك في إثباته بأنَّ القدرة ليس أثرها[49] إلا صحة المقدور من الفاعل ، فلا بد من صفة بها يؤثر في المقدور. فيأوّل بأنَّ التأثير في المقدور بمعنى جعله ممكنَ الوجود من الفاعل .وحاصله[50] [صحة][51] التأثير [للفاعل][52] في المقدور ، ولا[53] ينفع التأويل ؛ لأنَّ قوله (عند تعلقها بها) يدل على أنَّ التعلُّق حادث وصحة التأثير للفاعل أزلية ، وتعلق القدرة بمعنى المقدرة[54] أزلية والنزاع في أنَّ التعلق أزلي أو حادث إنَّما هو بين [أ/66/و] النفاة للتكوين فإنَّ بعضهم جعلوا التعلقات حادثة وقت وجود المأمور[55] وبعضهم جعلوها قديمة بمعنى أنَّها تعلقت في الأزل بوجود المقدور[56] فيما لا يزال . والملائم لهذا المذهب أن يقال : تؤثر[57] في المقدورات على وفق تعلقها بها. قوله[58]: (وهي صفة[59] أزلية توجب صحة العلم) لا نفس صحة العلم[60] والقدرة كما هو مذهب الحكماء[61] وبعض المعتزلة [62] ؛ إذ لو كانت[63] نفس صحة العلم والقدرة لكان وصفه تعالى[64] بالحياة وصفاً له بحال المتعلق ويكون معنى كونه حيا أنَّه صحيح العلم والقدرة ، ولِمَا كان لجعلها صحة[65] العلم والقدرة دون صحة البصر والسمع والكلام وجه مع أنَّ شيئا منها لا يكون لغير الحي وهذا بيان بديع سنح[66] [لي][67] في هذا المقام .

(وَالقُوَّةُ) وَهِيَ بِمَعْنى القُدْرَة ، (وَالسَّمْعُ) وَهِيَ صِفَة تَتَعَلَّق بِالمَسْمُوْعَات ، (وَالبَصَرُ) وَهِيَ صِفَة تَتَعَلَّق بِالْمُبْصَرَات، فَتُدْرَك بِهِمَا إدْرَاكًا تَامًّا ؛ لا عَلَى سَبِيْل التَّخَيُّل وَالتَّوَهُّم ،.....

ولم يقل : توجب[68] صحة العلم والقدرة ؛ لأنَّه يكفي ما ذكره في تعيين الحياة ، وليس المقصود استيفاء ما يوجبه[69] وإلا لم يصح الاكتفاء بالعلم والقدرة ؛ كما عرفت. وأورد الشارح[70] في شرحه «للكشاف»[71] في تفسير آية الكرسي : أنَّه لا يصدق[72] تفسير الحياة بصحة[73] العلم والقدرة على غير حياة [ذوي][74] العلم[75] ، ولا يصح الجواب عنه بأنَّه تفسير حياة الواجب وإلا فتفسير حياة غيره باعتدال المزاج النوعي أو[76] ما[77] يتبعه من قوة الحس والحركة أو غيرها[78] لأنَّه يصدق على غير حياته تعالى من صحة العلم والقدرة من غيره بل الجواب منع عدم صحة العلم لغير ذي[79] العلم من الحيوان فليكن عدم العلم له مع إمكانه[80] لمانع.قوله[81]: (والقوة وهي بمعنى القدرة) فذكر[82] للتنبيه على الترادف وأذن الشرع بإطلاقه على القوى العزيز[83] فالأولى جمعها مع القدرة[84] ونحن نقول بالقوى[85] الاعتصام أنَّ القوة بمعنى مبدأ نفي الضعف في جميع ما يتعلق بذاته من العلم والقدرة وغيرهما نعم الكلام في أنَّها صفة موجودة منافية للضعف بها كمال صفاته أو أمر اعتباري يؤكد[86] جعله راجعا إلى القدرة حصر الصفات في الثمانية[87].قوله[88]: (والسمع وهي صفة تتعلق[89] بالمسموعات) ليس مقتصرا في بيان صفة السمع على هذا القدر بل له تتمة وهو قوله (فيدرك بها[90] إدراكا تاما) الخ فإنَّه من تتمة بيان السمع والبصر لا مجرد البصر شهد[91] به قوله [أ/66/ظ] ووصول هواء[92] فلا يرد أنَّه يصدق على صفة العلم لأنَّه يتعلق[93] بالمسموع[94] لكن لا ينكشف المسموع به[95] انكشافا تاما ومبنى إثبات صفة السمع والبصر على أنَّ المبصر والمسمع[96] حالته[97] أتم حين الإبصار والسماع[98] منها حين[99] العلم

بالمسموع والمبصر من غير سماع وإبصار فعلم أنَّهما صفتان مغايران[100] للعلم . وهذا مذهب الجمهور منَّا والمعتزلة والكرامية[101] والحكماء الإسلاميون والكعبي وأبو الحسين البصري يجعلونهما نفس العلم إلا أنَّ للعلم تعلُّقين بالمحسوس أحدهما أتمُّ من الآخر، ولا يخفى[102] أنَّ [أسباب][103] إثبات السمع والبصر يوجب إثبات صفات أخر[104] بإزاء باقي المحسوسات ولا مندوحة[105] عن إثباتها تحرزا عن التحكم إلا أنَّه لمَّا لم يرد إطلاق الشمِّ واللَّمس والذوق عليه تعالى كفَّ عن البحث عنها وقوله (لا على سبيل التخيل) يعني ليس علمه تعالى بالمسموع والمبصر على سبيل التخيل ؛ لأنَّ العلم بهما على سبيل التخيل[106] لغيبتهما[107] عن الحس ولا تغيب[108] المحسوس عنه تعالى . وفيه أنَّ ذلك ما دام المحسوس ظاهرا أمَّا بعد عدمه[109] فنسبته إليه تعالى نسبته[110] قبل الوجود فينبغي أن يكون علمه تعالى به كعلمنا بالمحسوس الغائب بعد الإحساس وأمَّا نفي كونه على سبيل التوهُّم فلَّعله استطراد ولا[111] مدخل للتوهم في المحسوس بل هو إدراك معنى متعلق بالمحسوس[112] يعني[113] أنَّ المعنى الجزئي المتعلق بالمحسوس يدركه تعالى بأي صفة ولا يبعد أن يقال جعلوه مدركا بصفة يدرك[114] بها ذلك المحسوس لأنَّه متعلق به فالمراد بصفة يتعلق بالمسموعات [المسموعات][115] مع ما يتعلق بها وكذا قوله (المبصرات) ، فحينئذٍ يكون ذكر قوله (لا على سبيل ... التوهم) في موقعه .

وَلَا عَلَى طَرِيْق تَأَثُّرِ حَاسَّة وَوُصُوْلِ هَوَاء؛ وَلَا يَلْزَم مِنْ قِدَمِهِمَا قِدَمُ المَسْمُوْعَات وَالمُبْصَرَات كَمَا لَا يَلْزَم مِنْ قِدَم العِلْم وَالقُدْرَة قِدَمُ المَعْلُوْمَات وَالمَقْدُوْرَات؛ لأَنَّهَا صِفَات قَدِيْمَة تَحْدُث لَهَا تَعَلُّقَات بِالْحَوَادِث. (وَالإِرَادَةُ والمَشِيْئَةُ) وَهُمَا عِبَارَتَان عَنْ صِفَة فِي الحَيّ تُوْجِب تَخْصِيْصَ أَحَدِ المَقْدُوْرَيْن فِيْ أَحَد الأَوْقَات بِالْوُقُوْع، مَعَ اسْتِوَاء نِسْبَة القُدْرَة إِلَى الْكُلّ، وَكَوْنِ تَعَلُّق العِلْم تَابِعًا لِلْوُقُوْع

.....

وممَّا أشكل عليَّ وأرجوا من الله أن يفتح عليَّ الجواب لو لم يكن الصواب أنَّه لا يجب إدراك المبصر بالباصرة ويجوز إدراكه بالسامعة إلا أنَّه جرى[116] عادته تعالى بإفاضة إدراكه عند استعمال الباصرة ، فعلى هذا لا يتوقف انكشاف المبصر عليه تعالى [على][117] صفة البصر ، بل يصح أن ينكشف عليه بالسمع فلم لا يجوز أن يكون الصفة التي بها يدرك المحسوس هو البصر أو السمع ؟ ولا استدلال بورود السميع والبصير[118] لأنَّه لا يوجب إلا قيام [السمع والبصر][119] بالمعنى المصدري بذاته تعالى [أ/67/و] ، وأمَّا أنَّ ذلك القيام مستند إلى صفتين أو إلى واحدة فلا[120]. قوله[121]: (ولا يلزم من قدمهما[122] قدم المحسوسات والمبصرات) لا[123] يخفى أنَّ تعلق علمه تعالى بالمعلومات أزلي وتعلق قدرته تعالى يجوز أن يكون أزليا وأمَّا تعلق السمع والبصر[124] فليس إلا بعد وجود المسموع والمبصر فما[125] توهَّمه[126] قوله من[127] أنَّ عدم منافاة قدم العلم لحدوث المعلوم بناء على[128] حدوث[129] تعلقه ليس بذاك لأنَّه مبني على أنَّه يمكن تعلق العلم بالمعلوم قبل وجوده إلا أن يقال أراد أنَّه لا يلزم من قدم العلم بالمعلوم الموجود باعتبار أنَّه موجود[130] قدم هذا المعلوم[131] الموجود لأنَّ التعلق حادث .

وبيان ذلك أنَّ لعلمه[132] تعالى بالموجود الحادث تعلقين تعلق قبل[133] وجوده وهو أزلي وتعلق بعده وهو حادث. قوله[134]:(وهما عبارتان) أي كل منهما عبارة (عن صفة في الحي توجب تخصيص أحد المقدورين في أحد الأوقات بالوقوع) وكأنَّه أراد بذكر الحي الإشارة إلى أنَّه لا بد لها من الحياة لكن لا جهة لتخصيصها بالإرادة والمشيئة لأنَّ ما سوى الحياة كذلك ولا[135] للتخصيص [بالحياة][136] إذ لا بد من العلم أيضا والإشارة إلى أنَّه[137] لا بد من القدرة قد[138] حصلت بقوله (أحد[139] المقدورين) وقوله (مع استواء نسبة القدرة[140] إلى الكل) زائد[141] على التعريف إشارة إلى دليل إثباتها وهذا القدر لا يتم بل لابد من أن يضم إليه استواء نسبة [إلى][142] الحياة والسمع والبصر والكلام والتكوين أيضا حتى يثبت[143] مع [أنَّ][144] استواء نسبة التكوين غير مسلمة عند مثبته[145] بل يثبته بأنَّ نسبة القدرة إلى الجميع على السواء فلا [بد][146] من التكوين واستواء نسبة العلم أيضا واضح فلو ضم إليه لاستغنى عن قوله (وكون تعلق العلم تابعا) للوقوع ووجه ما ذكره أنَّ العلم بالوقوع تابع للوقوع[147] فعلمه تعالى بالوقوع لا يكون مرجحا للوقوع لأنَّه تابع بعينه للوقوع وبعينه[148] للوقوع[149] بمرجح[150] وأورد عليه أنَّه فليكن المرجح العلم بمصلحة فيه والكل في قوله (مع استواء نسبة الكل إليه) عبارة عن كل المقدورات والأوقات وأورد عليه أنَّ نسبة الإرادة أيضا إلى الكل سواء فلا بد لكلٍّ من تعلقاتها المخصوصة من مرجح ويتسلسل وأجيب بأنَّ تعلق الإرادة لا يتوقف على مرجح بحكم بديهة العقل [أ/67/ظ] الحاكمة بأنَّ الهارب عن[151] السبع لا يريد أحد الطريقين المتساويين[152] من كل وجه بمرجح[153] وكذا العطشان لا يريد أحد القدحين المستويين من كل وجه بمرجح[154].

وَفِيْمَا ذَكَر تَنْبِيْهٌ عَلَى الرَّدِّ عَلَى مَنْ زَعَم: أَنَّ الْمَشِيْئَة قَدِيْمَة، وَالإرَادَة حَادِثَة قَائِمَة بِذَاتِ اللهِ تَعَالَى؛ وَعَلَى مَنْ زَعَم: أَنَّ مَعْنى إرَادَة اللهَ تَعَالَى فِعْلَه: أَنَّهُ لَيْس بِمُكْرَه وَلاسَاهٍ وَلا مَغْلُوْب، وَمَعْنى إرَادَتِه فِعْلَ غَيْرِه، أَنَّهُ آمِرٌ بِهِ؛ كَيْف وَقَد أَمَرَ كُلَّ مُكَلَّف بِالإيْمَان وَسَائِرِ الوَاجِبَات ، وَلَوْ شَاء لَوَقَع . (وَالفَعْلُ وَالتَّخْلِيقُ) عِبَارَتَان عَنْ صِفَة أَزَلِيَّة تُسَمَّى بِالتَّكْوِيْن ، – وَسَيَجِيْءُ تَحْقِيْقه؛ – وَعَدَل عَنْ لَفْظ «الخَلْق» لِشُيُوْع اسْتِعْمَالِهِ فِيْ المَخْلُوْق.(وَالتَّرْزِيْقُ) هُوَ تَكْوِيْن مَخْصُوْص، صَرَّح بِهِ إشَارَةً إلى: أَنَّ مِثْل التَّخْلِيْق وَالتَّصْوِيْر وَالتَّرْزِيْق وَالإحْيَاء وَالإمَاتَة وَغَيْرِ ذَلِكَ – مِمَّا أُسْنِد إلَى الله تَعَالَى – كُلٌّ مِنْهَا رَاجِع إلى صِفَة حَقِيْقِيَّة أَزَلِيَّة قَائِمَة بِالذَّات، هِيَ التَّكْوِيْن ؛ لا كَمَا زَعَم الأشْعَرِيُّ مِنْ أَنَّهَا إضَافَات وَصِفَات للأفْعَال . (وَالْكَلَام) وَهِيَ صِفَة أَزَلِيَّة، عُبِّر عَنْهَا بِالنَّظْم المُسَمَّى بِالْقُرْآن المُرَكَّب مِنَ الحُرُوْف

.....

قوله[155]: (وفيما ذكر تنبيه على الرد على من زعم) رد الحدوث بجعلها[156] من الصفات الأزلية ورد العدمية بعدِّها[157] من صفات لا هو ولا غيره والصفات العدمية لا يوصف[158] به[159] ورد كونه أمرا

بأنَّها ذكرت مقابلة لصفة الكلام فلا يندرج فيها ما هو تحت صفة الكلام ولا يلزم على من جعلها سلبا[160] أنَّه يلزم أن يكون الحجر قادرا لاتصافه بتلك السلوب ؛لأنَّ الحجر في أفعاله مغلوب لأنَّه ليس فاعلا بالاختيار ولا أنَّه[161] كيف يكون هذه السلوب مرجحة وهي بالنِّسبة إلى الكل على السواء لأنَّ هذا القائل أثبت[162] المشيئة فليكن[163] هي المرجحة وما ذكر[164] أنَّ إرادة الله تعالى فعله أنَّه ليس بمكره ولا ساه ولا مغلوب ذهب إليه النجَّار ولم يفصل بين إرادة فعله وفعل غيره وما ذكر[165] أنَّ إرادة[166] فعل غيره أنَّه آمر مذهب الكعبي وعنده إرادة فعله العلم بالمصلحة كذا[167] في «المواقف» ففي ما ذكره [رحمه الله][168] خلط مذهب بمذهب وتحرير ما ذكره في بيان كونها أمرا أنَّه تعالى[169] [لو][170] تعلق إرادته[171] بفعل المكلف لكان الفعل عنه واقعا من غير قدرته على الترك[172] فيكون أمره أمراً بما لا يدخل تحت قدرته وهذا الاستدلال مبني على أنَّ هذا الزاعم لا يجوز تخلف المراد عن إرادته تعالى ولو كان مجوزا[173] لم يصح منه هذا الاستدلال فمن قال الملازمة في قوله ولو شاء لوقع غير مسلمة عندهم لكن الكلام على التحقيق لا محصل لكلامه.قوله[174]: (وعدل عن لفظ الخلق لشيوع استعماله في المخلوق) وكذا العدول عن لفظ الرزق إلى الترزيق مع داعي مناسبته للتخليق.قوله[175]: (وهي[176] صفة أزلية عبر عنها بالنَّظم المسمَّى بالقرآن المركب من الحروف) وصف القرآن بالمركب[177] من الحروف تصريحا بما أريد من القرآن من اللفظ لأنَّه[178] مشترك والتعبير عن الصفة الأزلية ليس مخصوصا بالقرآن بل يشمل سائر الكتب والأحاديث القدسية إلا أنَّه لمَّا كان بحث الكلام أخص[179] بالقرآن خصَّ الكلام به وظاهر بيانهم[180] أنَّ الصفة الأزلية هي المعاني القرآنية المعبر عنها بالألفاظ القرآنية وظاهر أنَّ ذات فرعون وهامان [وقارون][181] [أ/68/و] وأمثالهما[182] ليست قائمة بذاته تعالى بل القائم به العلم بهذه المعاني أو قدرة التعبير عنها وإظهارها فهو إمَّا راجع إلى صفة العلم كما قيل أو إلى صفة القدرة ؛

وَذَلِكَ ؛ لأَنَّ كُلَّ مَنْ يَأْمُرُ وَيَنْهَى وَيُخْبِر، يَجِد فِيْ نَفْسِه مَعْنىً؛ ثُمَّ يَدُلُّ عَلَيْه بِالعِبَارَة أوِ الكِتَابَة أو الإشَارَة ؛ وَهُوَ غَيْرُ العِلْم؛ إذْ قَدْ يُخْبِر الإنْسَان عَمَّا لَمْ يَعْلَمْه بَلْ يَعْلَم خِلافَه؛ وَغَيْرُ الإرَادَة؛ لأَنَّه قَدْ يَأْمُر بِمَا لَا يُرِيْده، – كَمَن أَمَرَ عَبْدَه قَصْدًا إلى إظْهَار عِصْيَانِهِ وَعَدَم امْتِثَالِه لأَوَامِرِه ؛ – وَيُسَمَّى هَذَا كَلامًا نَفْسِيًّا عَلَى مَا أَشَار إلَيْه الأَخْطَل بِقَوْلِهِ: شِعْر: إنَّ الْكَلَام لَفِيْ الفُؤادِ وَإنَّمَا

*** جُعِلَ اللِّسَانُ عَلَى الفُؤادِ دَلِيْلا

كما يمكن أن يقال فالظاهر أنَّ صفة الكلام لا ينكشف[183] بهذا البيان بل ينبغي أن يحال علمه إلى الله [تعالى][184] ويعترف[185] بأنَّ له كلاما قائما بذاته لا يعرف كيف قام[186] بذاته. قوله[187]: (وذلك أنَّ كل من يأمر وينهى ويخبر) كأنَّه ذكر الثلاثة على سبيل التمثيل وإلا فالقرآن لا ينحصر فيها إذ منه النِّداء والاستفهام حتى[188] قيل كلام الله[189] تعالى أقسام خمسة[190] ، بل منه التعجب والتمنِّي والترجي ،والقول بأنَّ التمني والترجي يستحيلان[191] منه [تعالى][192] مع أنَّه يوجب[193] نفي الاستفهام أيضا

مندفع بأنَّ القرآن نزل على لسان العباد. قوله[194]: (ثم يدل عليه بالعبارة أو الكتابة أو الإشارة[195]) لا دلالة على المعنى الذي يجده المخبر أو الآمر أو النَّاهي بالكتابة بل بعبارة أفادها الكتابة.قوله[196]: (وهو[197] غير العلم) أي المعنى الذي يجده[198] المخبر غير العلم والذي يجده الآمر غير الإرادة وكذا[199] اكتفى في إثبات الأول بذكر الخبر في إثبات الثاني بذكر الآمر فلا يرد أنَّ مغايرة الإخبار للعلم لا يفيد[200] مغايرة الكلام مطلقا للعلم[201] وأنَّ[202] مغايرة الأمر للإرادة لا يكفي في مغايرة مطلق الكلام لها و[لم][203] يذكر ما يدل على المغايرة في النَّهي وهو أنَّ المعنى الموجود في النهي غير الكراهية[204] لأنَّه قد ينهى عمَّا لا يكره[205] كمن ينهى عبده عن شيء ولا يريد انتهاءه قصدا إلى إظهار[206] عصيانه[207] اعتمادا على المعرفة بالمقايسة لا يقال جرى على أنَّ النَّهي هو طلب الكف[208] فالنَّهي أيضا كالأمر في أنَّ فيه إرادة فعل لأنَّا نقول على هذا يدخل النَّهي في الأمر[209] فلا حاجة إلى ذكر قوله وينهى وفيه ما فيه تأمل [تعرف][210] وما يقال إنَّ ما ذكر لا يدل إلا على مغايرة الكلام للعلم اليقيني[211] لا للعلم المطلق إذ كل عاقل تصدى[212] للإخبار يحصل في ذهنه صورة ما أخبر به بالضرورة على أنَّه لا يتم في شأنه تعالى وقياس الشاهد على الغائب[213] لا يفيد ليس بشيء لأنَّ من ينكر الكلام النفسي يجعل الأمر القائم بالنَّفس في صورة الإخبار اعتقاد مضمون الخبر وينكر أن يكون هناك[214] أمر وراءه حتى يسمَّى[215] كلاماً نفسياً ولا يجعله [أ/68/ظ] بصورة[216] الخالي عن الاعتقاد وإذا ثبت أمر آخر وراء العلم في الخبر ووراء الإرادة في الأمر فلم يبق وجه لإنكار الكلام الذي ثبت[217] في شأنه تعالى بالتواتر عن الأنبياء ،فلا محصل[218] لقوله (وقياس الغائب على الشاهد لا يفيد) إذ ليس إثبات الكلام بالقياس بل بالتواتر والمقصود من بيان مغايرة الكلام النفسي للعلم والإرادة أن لا يبقى لنفي ما ثبت بالتواتر سبيل[219] ولا يبقى لدعوى الاضطرار[220] إلى التأويل مجال نعم ما أورد على ما استدل على مغايرة الأمر للإرادة من أنَّه لا أمر هنا بل صيغة الأمر فقط من غير تحقق حقيقة[221] قوي ويجري مثله في الإخبار عما لا يعلم[222] من أنَّه ليس هنا إلا مجرد لفظ الخبر من غير حقيقته على أنَّه يرد أنَّه لولا أنَّ الأمر يستدعي الإرادة كيف يعذر في ضرب العبد من يأمره ما[223] لا يريد[224] لئلا يمتثل[225] فيعذر لأنَّه لولا أنَّه يفهم من مخالفة

قال عمر رضي الله عنه: «إني زَوَّرت فِيْ نَفْسِي مَقَالَةً»؛ وَكَثِيْرًا مَّا تَقُوْل لِصَاحِبِك: «إنَّ فِيْ نَفْسِي كَلامًا أُرِيْد أنْ أَذْكُرَه لَكَ»، وَالدَّلِيْل عَلَى ثُبُوْت صِفَة الكَلام إجْمَاعُ الأُمَّة . وَالدَّلِيْل عَلَى ثُبُوْت صِفَة الكَلام إجْمَاعُ الأُمَّة، وَتَوَاتُر النَّقْل عَنِ الْأَنْبِيَاء عَلَيْهِمُ السَّلام «أَنَّه تَعَالَى مُتَكَلِّم»، مَعَ القَطْع بِاسْتِحَالَة التَّكلُّم مِنْ غَيْر ثُبُوْت صِفَة الكَلام.فَثَبَت أَنَّ للهِ تَعَالَى صِفَاتٍ ثَمَانِيَةً هِيَ: العِلْم وَالقُدْرَة وَالحَيَاة وَالسَّمْع وَالبَصَر وَالإرَادَة وَالتَّكْوِيْن وَالْكَلَام.

أمره أنَّه مخالف[226] ما هو يريده لا[227] يعذر[228] في ضربه إذ لا وجه للضرب حين العمل[229] على وفق إرادته . قوله[230]: (إنِّي زورت في نفسي مقالة) أي قومت وحسبت[231] كذا في «القاموس» وفي

الاستدلال به وبقول صاحبك نظر لجواز أن يكون عبارة عن الألفاظ المختلفة[232] المرتبة في النفس.قوله[233]: (والدليل على ثبوت صفة الكلام إجماع الأمة) فيه بحث أمَّا أولاً فلأنَّ المعتزلة لم يعترفوا بثبوت صفة الكلام فكيف ينعقد الإجماع مع مخالفتهم ويمكن دفعه بأن ليس المراد إجماع الأمة على ثبوت صفة الكلام[234] بل إجماع الأمة على أنَّه تعالى متكلم فقوله (إنَّه متكلم) معمول الإجماع وتواتر النَّقل على سبيل التنازع يشهد به ما سيأتي في تحقيق الخلاف بيننا وبين المعتزلة من قوله[235] (ودليلنا ما مر من أنَّه يثبت[236] بالإجماع وتواتر النَّقل عن الأنبياء أنَّه متكلم ولا معنى له سوى أنَّه متصف بالكلام) على أنَّ المراد ثبوت[237] الإجماع قبل ظهور مخالفتهم وأما ثانيا فلانَّ ثبوت الإجماع بالشرع والشرع يتوقف على ثبوت الكلام قال الشارح في «التلويح» ثبوت الشرع يتوقف على الإيمان بوجود الباري وعلمه وقدرته وكلامه .وقد سبق في الشرح أيضا [في][238] شرح قول المصنف (الحي القادر السميع العليم) [أيضا][239] أنَّ ثبوت الشرع يتوقف على كلامه[240] ويمكن دفعه بأنَّ [أ/69/و] الإجماع يتوقف على صدق النبي صلى الله عليه وسلم[241] لأنَّ مبناه قوله [عليه السلام][242] (لا تجتمع أمتي على الضلالة) وصدقه لا يتوقف على الكلام بل على المعجزة سواء كان كلاما أو غيره. قوله[243]: (وتواتر النَّقل عن الأنبياء) والنَّبي يوجب[244] الصدق سيما وقد بلغ خبرهم حد التواتر لا يقال لم يثبت إلا أنَّه متكلم أمَّا أنَّ الكلام صفة موجودة فلا لأنَّا نقول الخصم لا ينكر وجود الكلام ولذا لا[245] يرضى بقيامه به تعالى لحدوثه[246] مع أنَّه لا مانع من قيام الصفات الاعتبارية الغير الأزلية به تعالى. قوله[247]: (فثبت أنَّ لله تعالى صفات ثمانية) بظاهره متفرع على قوله (والدليل على ثبوت صفة الكلام) فالتفريع بملاحظة أدلة باقي الصفات ولك أن تجعله فرعا لجميع ما سبق. قوله[248]: (ولمَّا كان في الثلاثة الأخيرة زيادة نزاع وخفاء) الخ يستفاد منه أنَّ الداعي إلى تفصيل الكلام في مسئلة الكلام زيادة النِّزاع والخفاء[249] وهو بعيد إذ المقصود من التفصيل إثبات[250] الكلام النفسي ونفي كونه مخلوقا ألا ترى[251] أنَّه بيَّن الشارع كونه غير مخلوق ولم يكن هناك نزاع وأيضا المتبادر من إثبات صفة الكلام إطلاق المكلم أو الكالم[252] عليه تعالى فنبه[253] فيه أنَّ الاسم هو المتكلم[254] وتكرار الإشارة إلى التكوين و[أنَّ][255] الإرادة لتقدير[256] أنَّ القائل بالتكوين يثبت الإرادة أيضا لأنَّ الظاهر أنَّ كلا منهما يغني عن الآخر ولا يخفى لطف قوله (وفصل الكلام بعض التفصيل).

وَلَمَّا كَان فِيْ الثَّلَاثَة الْأَخِيْرة زِيَادَةُ نِزَاع وَخَفَاء، كَرَّر الإشَارَة إلى إثْبَاتِهَا، وَقدَمِهَا؛ وَفصَّل الْكَلَام بِبَعْض التَّفْصِيْل، فَقَال: الكَلَامُ حَوْلَ الصِّفَاتِ الثَّلَاثَةِ: مِنْهَا الكَلَامُ (وَهُوَ) أيْ: الله تَعَالَى (مُتَكَلِّمٌ بِكَلامٍ هُوَ صِفَةٌ لَهُ) ضَرُوْرَةَ امْتِنَاع إثْبَات المُشْتَقّ لِلشَّيْءِ مِنْ غَيْر قِيَام مَأْخَذِ الإشْتِقَاق بِهِ. وَفِي هَذَا رَدٌّ عَلَى المُعْتَزِلَة حَيْث ذَهَبُوا إلى أَنَّهُ مُتَكَلِّم بِكَلامٍ هُوَ قَائِم بِغَيْرِه، لَيْس صِفَةً لَهُ ، (أَزلِيَّةٌ) ضَرُوْرَةَ امْتِنَاع قِيَام الحَوَادِث بِذَاتِه تَعَالَى، (لَيْسَ مِنْ جِنْسِ الحُروفِ وَالْأَصْوَاتِ) ؛ ضَرُوْرَةَ أَنَّهَا أَعْرَاض حَادِثَة مَشْرُوْطٌ حُدُوْثُ بَعْضِهَا بِانْقِضَاء البَعْض ؛ لأَنَّ امْتِنَاع التَّكَلُّم بِالحَرْف الثَّانِيْ بِدُوْن انْقِضَاء الحَرْف الْأَوَّل بَدِيْهِيٌّ؛ وَفِيْ هَذَا رَدٌّ عَلَى الحَنَابِلَة وَالكَرَّامِيَّة القَائِلِيْن بِأَنَّ كَلامَهُ عَرْضٌ مِنْ جِنْس الْأَصْوات وَالحُرُوْف، وَمَعَ ذَلِكَ فَهُوَ قَدِيْم .(وَهُوَ) أيْ: الْكَلَام (صِفَةٌ) أي: مَعْنى قَائِم بِالذَّات (مُنَافِيَةٌ لِلسُّكُوْتِ) الَّذِيْ هُوَ: تَرْك التَّكَلُّم مَعَ القُدْرَة عَلَيْه، (وَالآفَة) الَّتِيْ هِيَ عَدَمُ مُطَاوَعَة الآلَات، .....

قوله[257]: (ضرورة امتناع إثبات المشتق من غير قيام مأخذ الاشتقاق) وهو التكلم المستلزم لقيام الكلام والمعتزلة يسلمون وجوب قيام التكلم وينكرون استلزامه قيام الكلام فإنَّهم يجعلون التكلم بمعنى إيجاد[258] الكلام في محالها ورد عليهم بأنَّه يخالف اللغة ولا ضرورة تدعو إليها[259] ولهم [أن يقولوا][260] إنَّ الكلام صوت مكيف بالاعتماد على المخارج والصوت كيفية تعرض الهواء حين تموجه من قرع أو قلع عنيف فليس[261] التكلم إلا إحداث الكلام في الهواء فلا يكون الكلام قائما بالمتكلم ويكون قيامه بالمتكلم وهماً[262] من العوام لعدم اطلاعهم على حقيقة الأمر. قوله[263]: (ضرورة امتناع قيام الحوادث) الأولى لامتناع قيام الحوادث لأنَّ الامتناع ليس ضروريا إلا أن يراد كونه من ضروريات الدين.[قوله][264] (ضرورة أنَّها أعراض حادثة مشروط[265] [أ/69/ظ] حدوث بعضها بانقضاء بعض) فالمنقضي[266] حادث لانقضائه [هو][267] والمسبوق به كذلك ؛ لأنَّه مسبوق به ، والرد على الحنابلة ظاهر . وأمَّا المشهور من الكرامية أنَّه[268] حادث قائم بذاته تعالى لتجويزهم قيام الحادث به تعالى وغاية التوجيه أن يقال: القائلين تقييد[269] للكرامية ولعل الشارح اطلع على فرقة من الكرامية موافقة للحنابلة . واعلم أنَّ ترتيب القيود في[270] كلام المصنِّف على وجه يغني المتقدم عن المتأخر فإنَّ كون الشيء صفة له تعالى يغني عن الوصف بالأزلية لأنَّ وصفه لا يكون إلا كذلك والأزلية[271] تغني عن الوصف بأنَّه ليس من جنس الحروف والأصوات فالأولى[272] أن يقال متكلم بكلام ليس من جنس الحروف والأصوات أزلي هو صفة له وبالجملة في قوله صفة [له][273] رد على المعتزلة وفي قوله أزلية رد على الكرامية وفي قوله (ليس من جنس الحروف والأصوات) رد على الحنابلة.قوله[274]:(الذي هو ترك التكلم) فتعريف الكلام بالسكوت يستلزم الدور[275].قوله[276]: (هي عدم مطاوعة الآلات إمَّا بحسب الفطرة) الخ الآفة لا تنحصر في عدم مطاوعة الآلة[277] بل قد يكون[278] بعدم الآلة[279] إما بحسب الفطرة أو بعارض[280] وضعف الآلة[281] بعدم[282] البلوغ أيضا فطري فلا يحسن مقابلته بعدم[283] المطاوعة بحسب الفطرة والكلام مطلقا صفة منافية

إمَّا بِحَسَب الفِطْرَة – كَمَا فِيْ الخَرَس –، أوْ بِحَسَب ضَعْفِها وَعَدَم بُلُوْغِها حَدَّ القُوَّة، كَمَا فِيْ الطُّفُوْلِيَّة. فَإنْ قِيْل: هَذَا إنَّمَا يَصْدُق عَلَى الكَلام اللَّفْظِيّ، دُوْنَ الْكَلَام النَّفْسِيّ؛ إذِ السُّكُوْت وَالخَرَس إنَّمَا يُنَافِيْ التَّلَفُّظ.قُلْنَا: المُرَاد السُّكُوْت وَالآفَةُ البَاطِنِيَّتَان – بِأنْ لَا يُدَبِّر فِيْ نَفسه التَّكَلُّم، أوْ لَا يَقْدِر عَلَى ذَلِكَ؛ – فَكَمَا أنَّ الكَلَام لَفْظِيٌّ وَنَفْسِيٌّ، فَكَذا ضِدُّه، أَعْنِي: السُّكُوْت وَالخَرَس .(واللهُ تعالى مُتَكَلِّمٌ، بِها آمِرٌ، ونَاهٍ، ومُخْبِرٌ) يَعْني: أَنَّه صِفَة وَاحِدة تَتَكَثَّر بِالنِّسْبَة إلى الْأَمْر والنَّهْي وَالخَبَر بِاخْتِلَاف التَّعَلُّقات كَالعِلْم وَالقُدْرَة وَسَائِر الصِّفَات؛ فَإنَّ كُلًّا مِنْهَا وَاحِدَة قَدِيْمَة، وَالتَّكَثُّر وَالحُدُوْث إنَّمَا هُوَ فِي التَّعَلُّقَات وَالإضَافَات، لِمَا أَنَّ ذَلِكَ أَلْيَق بِكَمَال التَّوْحِيْد؛ وَلأَنَّه لاَ دَلِيْل عَلَى تَكَثُّر كُلّ مِنْهَا فِي نَفْسِه

.....

للسكوت والكلام بالآلة لا [في][284] كلامه تعالى[285] صفة منافية لعدم مطاوعة الآلة لتنزهه عن الآلة وذلك بيّن.قوله[286]: (فإن قيل هذا إنَّما يصدق على الكلام اللَّفظي) يعني أنَّ هذا الحكم إنَّما يتحقق بناء على [أنَّ][287] الكلام اللفظي فكلمة على بنائية وليست صلة الصدق وهذا منع للمدعى بمعنى طلب الدليل عليه وهو موجه قبل الاستدلال أو كلمة على صلة[288] الصدق وقوله (هذا[289]) إشارة إلى قوله (صفة منافية للسكوت والآفة) ولو قال هذه[290] لكان أظهر وبالجملة المقصود أنَّ هذا البيان لا يتم فيما نحن فيه من الكلام النَّفسي وقوله (إذ السكوت والخرس إنَّما ينافيه[291] اللفظ) الأولى فيه إنمَّا ينافيه[292] اللفظ فتأمَّل.قوله[293]: (والله تعالى متكلم بها آمر ناه مخبر) ذكر الثلاثة ليس لانحصار[294] الكلام في الأمر والنَّهي والخبر بل على سبيل التمثيل لأنَّه يكفي للتنبيه على [أ/70/و] أنَّ تكثر[295] الأسماء له تعالى ليس باعتبار تكثر[296] الصفات كيف وقد قيل [297]: كلامه[298] تعالى خمسة هي الثلاثة المذكورة والاستفهام والنِّداء وكون الاستفهام كلامه تعالى على لسان العباد وإلا فهو منزه عن الاستعلام[299] وحينئذ يزيد على الخمسة لوجود التعجب والتمنّي والتحزن[300] أيضا وأشار الشارح بقوله (يعني أنَّها صفة واحدة ...إلخ) إلى دفع الاستغناء عن قوله (والله تعالى متكلم بها) بما سبق من أنَّ السابق لإثبات الصفة وهذا لإثبات الوحدة ودفع توهم تكثرها[301] من تعدد الأسماء والإضافات ويمكن توجيه آخر هو أنَّه إشارة إلى أنَّه متكلم بصفة الكلام لا بذاته ولا بآلة وجارحة. قوله[302]: (لما أنَّ ذلك أليق بكمال التوحيد) لأنَّ كمال التوحيد أن لا يكون لما سواه مدخل في تحقق شيء فالقول بوجود الصفة لا يليق إلا على قدر الضرورة ، والأولى أن يقول : ولا دليل لأنَّ رعاية الأليق بكمال التوحيد إنَّما يوجب نفي تكثر[303] لا دليل عليه فلا يستقل بنفي الكثرة بدون انتفاء الدليل نعم انتفاء الدليل[304] يستقل بنفيها لأنَّها خلاف الأصل ، لا يصار إليها إلا الدليل[305] ولا يخفى أنَّ انتفاء الدليل على تكثر كل منها في[306] نفسها[307] لا يوجب وحدة كل منها[308] في نفسها[309] فالواجب أن يقال : ولا دليل على تكثر شيء منها . ولا يذهب عليك أنَّ تعدد صفة الكلام كما يتوهم من الأقسام المذكورة يتوهم[310] من تعدد كتبه تعالى والدفع واحد وهو أنَّ تعدد الكتب بتعدد تعلقات صفة الكلام.

فإنْ قِيْل: هَذِه أَقْسَام لِلكَلَام لَا يُعْقَل وُجُوْدُه بِدُوْنهَا؛ فَيَكُوْن مُتَكَثِّرا فِي نَفْسه؟ قُلْنَا: مَمْنُوْع! بَلْ إنَّمَا يَصِيْر أَحَدَ تِلْكَ الْأَقْسَام عِنْد التَّعَلُّقَات، وَذَلِكَ فِيْمَا لَا يَزَال؛ وَأَمَّا فِي الْأَزَل فلَا انْقِسَام أَصْلًا. وَذَهَبَ بَعْضهُم: إلى أَنَّه فِي الْأَزَل خَبَر؛ وَمَرْجِع الكلِّ إلَيْه ؛ لأَنَّ حَاصِل الْأَمْر: إخْبارٌ عَن اسْتِحْقَاق الثَّوَاب عَلَى الفِعْل وَالعِقَابِ عَلَى التَّرْك، وَالنَّهْيِ: عَلَى العَكْس،.....

قوله[311]: (فإن قيل هذه أقسام الكلام لا يعقل وجوده بدونها) اعلم أنَّ ما تقدم من كون صفة الكلام واحدة في نفسها[312] متكثرة باعتبار التعلقات ذكره ابن سعيد[313] من الأشاعرة[314] حيث قال: «الكلام في الأزل ليس متصفا بشيء من الأقسام الخمسة المذكورة[315] إنَّما يصير أحدها[316] فيما لا يزال » ، وأورد عليه أنَّها أنواعه فلا يوجد[317] بدونها ، وأجيب بمنع ذلك في الأنواع الاعتبارية ؛ كما في الكلام ، فإنَّ الأنواع[318] الخمسة يحصل[319] باعتبار التعلق . وبهذا ظهر أنَّ ما قيل : إنَّ ما سبق بعينه تحقيق الجواب فلا وجه لإيراد السؤال ، والجواب خال عن التحصيل ؛ لأنَّ السابق أنَّ التعدد طارٍ[320] [أ/70/ظ] بطريان التعلق ، والسؤال أنَّه لا يمكن تحقق الكلام بدون هذه الأقسام فكيف يحكم بخلو الكلام عنها في الأزل[321] . وههنا أبحاث ؛ الأول : أنَّ [هذا][322] السؤال لا يخص الكلام بل يجري في القدرة والعلم وغير ذلك.والثاني: أنَّ ما ذكر من الأقسام غير حاصر[323] للكلام فلا يمتنع وجودها بدونها إذ لا يلزم من وجوده[324] بدونها وجود الخاص بدون العام[325] . والثالث : أنَّ توجيه السؤال لا يختص بتقدير كون التعلق غير أزلي ، بل يتجه مع كون التعلقات أزلية بأن[326] يقال : كيف يكون صفة الكلام في نفسها غير أمر ولا نهي ولا خبر ولا يمكن وجود العام بدون الخاص ؟ والجواب عن الأول أنَّ منشأ هذا السؤال اشتباه الكلام اللَّفظي بالنَّفسي[327] فإنَّ الكلام اللفظي لا يخرج عن هذه الأقسام وإلا فجعل الأقسام[328] أنواعا لصفة شخصية ممَّا لا يقدم عليه أحد بل لا يجعل المأخوذات بالاعتبارات أقساما للشخص فلا يجري في سائر الصفات وعن الثاني بأنَّ الأقسام مذكورة على سبيل التمثيل وملخص السؤال أنَّه لا يمكن وجود الكلام بدون اعتبار من الاعتبارات التي ينقسم[329] باعتبارها فكيف يعتبر[330] في الأزل خاليا عنها وعن الثالث أنَّه أورد[331] السؤال كما وقع فيما بينهم على ابن سعيد حيث [جعل][332] حدوث الأقسام فيما لا يزال ولو جعل التعلق أزليا يعرف منه إيراد السؤال عليه والجواب عنه.

قوله[333]: (وذهب بعضهم إلى أنَّه[334] في الأزل خبر) فيكون واحداً في الأزل غير خارج من الأقسام وفيه أنَّ الأخبار متعددة فلا يثبت وحدته بكونه خبرا ما لم ينف[335] التعدد عن الخبر وذلك بأن يقال إنَّما تعدد الإخبار بتعدد التعلقات فلا مخلص[336] إلا بالتمسك بالتعلق ، وقوله (لأنَّ حاصل الأمر الإخبار عن استحقاق الثواب على الفعل والعقاب على الترك) [هذا][337] لا يشمل أمرا للنَّدب[338] لأنَّه ليس فيه الإخبار عن العقاب على الترك وكذا في النَّهي التنزيهي لا إخبار عن العقاب على الفعل ولو كان في الاستفهام طلب الإعلام وفي النِّداء طلب الإجابة كان فيهما أيضاً إخباراً باستحقاق الثواب على الإعلام

والإجابة[339] والعقاب على تركهما[340] وفي كون [أ/71/و] النِّداء بطلب[341] الإجابة مخالفة [اخبار][342] ما اشتهر أنَّه لطلب الإقبال[343] ولا يخفى أنَّ[344] ما ذكر لو تم لجعل الأمور الخمسة خبراً في الأزل وفيما لا يزال ولا يخص بكونه[345] خبراً في الأزل واختلاف هذه المعاني ضروري .

وَحَاصِل الاسْتِخْبَارِ: الخَبَرُ عَن طَلَب الإعْلَام ، وَحَاصِلُ النِّداء: الخَبَرُ عَن طَلَب الإجَابَة. وَرُدَّ بِأَنَّا نَعْلَم اخْتِلَافَ هَذِه المَعَاني بِالضَّرُوْرَة، وَاسْتِلْزَامُ البَعْض لِلبَعْض لَا يُوْجِب الاتِّحَاد.فَإن قِيْل : الْأَمْرُ وَالنَّهْي بِلَا مأْمُوْر وَمَنْهِيّ سَفَهٌ وَعَبَث، وَالإخْبَارُ فِي الْأَزَل بِطَرِيْق المُضِيّ كِذْب مَحْض يَجِب تَنْزِيْه الله تَعَالَى عَنْه.....

ودليل الاتحاد مصادم للضرورة على أنَّ اختلاف الأقسام الأربعة للخبر باحتماله[346] الصدق والكذب دون الأقسام الأربعة تشتمل[347] على الاختلاف ومن البيّن أنَّ استلزام البعض للبعض لا يوجب الاتحاد ولو استلزم ليس كون الخبر طلبا[348] أولى من كون الطلب خبراً إذ[349] ما من خبر إلا ويستلزم الأمر بالعلم بمضمونه والنَّهي عن العلم بخلافه وربما يقال كل طلب في الكلام اللَّفظي حصل بتصرُّف في الكلام الخبري فقولنا اضرب حصل من تضرب[350] بتصرفات علمت[351] في محلها وهكذا وهذا يرجح جعل الطلب راجعاً إلى الخبر. قوله[352]: (فإن قيل الأمر والنَّهي بلا مأمور ومنهي سفه [وعبث][353]) هذا شبهة المعتزلة على قدم الكلام ومن فوائد ما ذكره المصنِّف دفعها فلا يليق قصره على فائدة رفع تعدد الكلام[354] والإخبار أيضاً سفه عند عدم مخاطب والجواب الحقيقي[355] عن هذه الشبهة أنَّ السفة إنَّما يلزم في الكلام اللَّفظي دون النَّفسي والكذب المحض ما لا يقبل[356] التأويل ووجه كون الإخبار بطريق الماضي كذبا محضاً أنَّه لا زمان قبل زمان التكلُّم فحينئذ يكون الإخبار بطريق الاستقبال أيضا كذباً محضاً إذ لا زمان بعد زمان التكلُّم أيضا ؛ إذ لا انقضاء للتكلُّم فقصر النَّظر على الماضي لقصور معرفة القاضي[357] وكما يمكن الجواب بأنَّ الأمر في الأزل لإيجاب تحصيل المأمور به في وقت وجود المأمور به الخ يمكن بأنَّ الإيجاب حين تعلق الأمر فليكن الأمر قديما والتعلُّق حادثا عند وجود المأمور به وأهليته والرجل يحتاج إلى تقدير الابن والله تعالى يعلم المأمور في الأزل ولا يحتاج في أمره[358] إلى تقدير[359] فهو أولى بالأمر قبل الوجود لا تقول[360] أمر الرجل قبل وجود الابن لعدم وثوقه بإدراك الابن فليس في أمره قبل الوجود[361] [تكرار][362] سفه والله تعالى يدرك المأمور فلا وجه لأمره قبل الوجود ؛ لأنَّا نقول لا يمكن أمره تعالى إلا في الأزل لامتناع قيام الحادث[363] [أ/71/ظ] بذاته الأقدس والمراد بالاتصاف بالأزمنة الاتصاف بالوقوع فيها وهو ظاهر.

الهوامش

[1] التونكي : محمود حسن خان التونكى المولوي : عالم بالتراجم ، من فقهاء الحنفية في الهند . ولد في بلدة تونك عاصمة احدى الامارات الاسلامية في الهند، ونشأ بها، وحفظ القرآن، واخذ عن علمائها، وتوفي بها سنة 1947 م ، من مؤلفاته : معجم المصنفين . ينظر : الأعلام : الزركلي 405/15 ، معجم المؤلفين : عمر كحالة 157/12 .

[2] ينظر : شرح الفريد : عصام الدين الإسفراييني ص 20 .

[3] هراة : من أمهات مدن خراسان ، تقع قرب بوشنج ، وهي اليوم من مدن أفغانستان ، وفي إقليم فارس، قرب مدينة اصطخر مدينة تحمل اسم هراة ، والنسبة إلى هراة (هروى)، وإليها ينسب كثير من العلماء .
قال ياقوت الحموي : لم أر بخراسان عند كوني بها في سنة(670)ه ، مدينة أجل ولا أعظم ولا أفخم ولا أحسن ولا أكثر أهلا منها فيها بساتين كثيرة ومياه غزيرة وخيرات كثيرة ، محشوة بالعلماء ومملوءة بأهل الفضل والثراء . معجم البلدان : ياقوت الحموي 396/5 . وينظر : الروض المعطار في خبر الأقطار : الحميري 594/1 .

[4] ينظر : هدية العارفين : إسماعيل البغدادي 50/1 .، معجم المطبوعات : إليان سركيس 1330/2.

[5] شذرات الذهب : ابن العماد الحنبلي 288/7 ؛ ومعجم البلدان : ياقوت الحموي 396/5 ..

[6] ينظر : معجم المصنفين : التونكي 375/4 .

[7] الجامي : هو عبد الرحمن بن أحمد بن محمد الجامي المشتهر بنور الدين ولد بولاية جام بين مشهد وهراة سنة (817)هـ ، وهو من كبار شعراء الفارسية ، وللجامي مصنفات كثيرة ، توفي سنة (898)هـ في هراة . ينظر : شذرات الذهب : ابن العماد الحنبلي 359/2، البدر الطالع : الشوكاني 327/1 .

[8] أبو الفتح الشريفي : هو السيد الفاضل الفقيه المتكلم الأمير أبو الفتح المدعو بتاج السعيدي الأردبيلي ، حفيد الشريف الجرجاني ، كان من عظماء دولة السلطان شاه طهماسب الصفوي وله مصنفات عديدة ، كانت وفاته بأردبيل(وهي اذربيجان) سنة (976)هـ . ينظر : ريحانة الأدب : ابن سعيد المغربي 220/3 ، روضات الجنان : الخوانساري 180/1، ومعجم المصنفين : التونكي 379/4. .

[9] ينظر : هدية العافين : إسماعيل البغدادي 51/1 .

[10] ينظر : أسماء الكتب : عبد اللطيف زادة 54/1 ، هدية العارفين : البغدادي 61/1 .

[11] ينظر : كشف الظنون : حاجي خليفة 1916/2 .

[12] ينظر : خزانة التراث : مركز الملك فيصل 371/3 رقم(2388) .

[13] ينظر : كشف الظنون : حاجي خليفة 473/1 .

[14] ينظر : تاريخ الأدب العربي : بروكلمان 256/5 .

[15] ينظر : معجم المطبوعات العربية والمعربة: إليان سركيس 1331/2 .

[16] وتعرف بالرسالة الترشيحية . ينظر : كشف الظنون : حاجي خليفة 853/1 .

[17] ينظر : هدية العافين : البغدادي 50/1 .

[18] ينظر : هدية العافين : البغدادي 50/1 .

[19] ينظر : إيضاح المكنون : البغدادي 44/2 .

[20] ينظر : تاريخ الأدب العربي : بروكلمان 324/6 .

[21] ينظر : تاريخ الأدب العربي : بروكلمان 324/6 .

[22] ينظر : معجم المطبوعات : إليان سركيس 853/1 .

[23] ينظر : هدية العافين : البغدادي 51/1 .

[24] ينظر : هدية العافين : البغدادي 51/1 .

[25] ينظر : معجم المصنفين : التونكي 376/4 .

[26] ينظر : تاريخ الأدب العربي : بروكلمان 357/5 .

[27] تنظر : شذرات الذهب : ابن العماد الحنبلي 288/7 .

[28] مقدمة «حاشية عصام الدين الاسفرائيني على شرح العقائد » طُبِعَ في اسطنبول سنة 1249هـ من محتويات خزانة مكتبة محمد عاصم / كوبريلي ، ص : 2 .

[29] ينظر لذلك : كشف الظنون 1145/2 ؛ وهدية العافين : البغدادي 51/1 ؛ ومعجم المطبوعات العربية 1330/2.

(30) كلمة (قوله) سقطت من ج، د.

(31) كلمة (خبره) سقطت من ز.

(32) في ب، ج، د، هـ، ز (تعريفات).

(33) كلمة (الصفات) سقطت من ب.
(34) في ج (ذلك).
(35) في هـ زيادة (فيه) .
(36) الدور: "هو توقف الشيء على نفسهِ، أي: بأنْ يكونَ هو نَفْسُهُ عِلَّةً لِنَفْسِهِ، بواسطةٍ، أو بدونِ واسطةٍ ، وهو مُسْتَحِيْلٌ بالبَدَاهَةِ العقليَّةِ". ظوابط المعرفة، لابن حبنكة ، ص323 .
(37) المعنى المصدري هو نفس الحدث ؛ أي الإيقاع لا الأثر المترتب عليه ولا مع ملاحظة الفاعل ولا المفعول . ينظر : كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي : 3/ 333 .
(38) في ج (يقول).
(39) الزيادة من هـ.
(40) عبارة (الله تعالى) سقطت من ج، وكلمة (تعالى) سقطت من د، هـ، ز.
(41) عبارة (إلا أن يقال لو كان الإحساس) الى قوله: (ما به ينكشف المحسوس) سقطت من ب، ج، ز.
(42) في ب، ج، ز (إنَّما).
(43) في ب، د، هـ (تقديمهما).
(44) كلمة (قوله) سقطت من ج، د.
(45) في ج (بهذا).
(46) مذهب إثبات التكوين ؛ أي القائلون بان صفة التكوين هي من صفات المعاني التي عدَّها الأشاعرة سبعة فتكون معه ثمانية وهم الماتريدية رحمهم الله تعالى جميعهم . ينظر النبراس شرح شرح العقائد للفرهاري ، ص : 50 .
(47) كلمة (التكوين) سقطت من ز.
(48) في ب، ز (إذ)، وفي ج (أنَّه).
(49) في ج (يؤثرها).
(50) في ج (وحاصل).
(51) الزيادة من ب، ج، د، هـ، ز.
(52) الزيادة من ج، ز.
(53) في ب (لا)، وفي ز (إلا أن يقال لا).
(54) في ب، ج، د، هـ، ز (بهذا المعنى للقدرة).
(55) في ب، ج، د، هـ، ز (المقدور).
(56) عبارة (وبعضهم جعلوها قديمة بمعنى أنَّها تعلقت في الأزل بوجود المقدور) سقطت من ج.
(57) في ج، هـ، ز (يؤثر).
(58) كلمة (قوله) سقطت من ج، د.
(59) في ج (صفات).
(60) عبارة (لا نفس صحة العلم) سقطت من ب، ج.
(61) الحكماء هم الفلاسفة المشتغلون بالفلسفة التي اطلحوا على تسميتها بعلم الحكمة ، وهو علم بأحوال أعيان الموجودات على ما هي عليه في نفس الأمر بقدر الطاقة البشرية. والمراد (بأعيان الموجودات) الموجودات العينية ، و بـ(البشر) البشر الذي يكون من أوساط الناس لا في غاية العلو ولا في غاية السفل و بـ(على ما هي عليه) على وجه يكون أحوال الأعيان على ذلك الوجه من الوجوب والإمكان والامتناع والتحيز والجسمية وغيرها من القدم والحدوث.
وأيضا الحكمة هي هيئة القوة العقلية العملية المتوسطة بين الجزيرة التي هي إفراط هذه القوة والبلادة التي هي تفريطها . ينظر : دستور العلماء = جامع العلوم في اصطلاحات الفنون : 2/ 32 .
(62) المعتزلة: مدرسة كلامية نشأت في البصرة ، رأسها واصل بن عطاء الغزّال، أبو حذيفة، من موالي بني مخزوم ومن البلغاء، ولبلاغته كان يتحاشى أن ينطق بالراء في خطبته؛ لأنه كان يلثغ بها، كان تلميذاً للحسن البصري، وخالفه في مرتكب الكبيرة إذ اعتبر واصل أن مرتكب الكبيرة ليس بمؤمن مطلق ولا كافر مطلق، بل هو في منزلة بين منزلتين، واعتزل مجلسه، فسمّي هو وأصحابه بالمعتزلة. وتوفي سنة 131هـ. ينظر: الملل والنحل، للشهرستاني: 1/ 42 ؛ ووفيات الأعيان، لابن خلكان: 6/ 7 - 12؛ والأعلام، للزركلي: 8/ 108 - 109.
(63) في د (كان).
(64) كلمة (تعالى) سقطت من ج.
(65) في ج (صفة).
(66) في ج (ينتج).
(67) الزيادة من ب.
(68) كلمة (توجب) سقطت من ج، وفي د (يوجب).
(69) في ب، د (توجبه).

(70) كلمة (الشارح) سقطت من ب.
(71) »الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل» التفسير الذي ألفه : أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري جار الله (المتوفى: 538هـ) وهو من تفاسير أهل الاعتزال ، فرغ من تأليفه: صحوة يوم الإثنين، 23 ربيع الآخر، في عام: 528هـ . ينظر : كشف الظنون لحاجي خليفة : 1475/2 .
(72) في ج (يصح يصدق).
(73) في ب (بصفة).
(74) المثبت من ج، ز ، في البقية (ذي).
(75) ينظر : مخطوطة «حاشية سعد الدين التفتازاني على الكشاف» الورقة 195 ، وهي نسخة مكتبة ولي الدين أفندي تحت رقم : 320 .
(76) كلمة (أو) سقطت من ب، ج، ز.
(77) كلمة (ما) سقطت من ب.
(78) في ب (غيرهما).
(79) في ب، ج، د، هـ، ز (ذوي).
(80) في (صحته).
(81) كلمة (قوله) سقطت من ج، د.
(82) في ج، د، هـ، ز (فذكرها).
(83) في ب (العزيزة).
(84) في ج، ز (القوة).
(85) في د، هـ (وبالقوى).
(86) في د، هـ (ويؤيد).
(87) عبارة (ونحن نقول بالقوى الاعتصام) الى قوله: (حصر الصفات في الثمانية) سقطت من ب، ج، ز.
(88) كلمة (قوله) سقطت من ج، د.
(89) في هـ، ز (يتعلق).
(90) كلمة (بها) سقطت من د، هـ.
(91) في د، هـ، ز (يشهد).
(92) في ج (الهواء).
(93) في ج (متعلق).
(94) في ز (المسموعات).
(95) كلمة (به) سقطت من ب.
(96) في ب (البصر والسمع)، وفي د (للبصير والسميع)، وفي هـ، ز (للسمع والبصر).
(97) في ب، د، هـ، ز (حالة).
(98) في ج (والإسماع).
(99) في ج (حتى).
(100) في ب، ج، د، هـ، ز (مغايرتان).
(101) الكرَّاميةَ طائفة مُنْتَسِبَةً إلى محمد بن كرام السجستاني، والتي ذهبت الى تجسيم الإله، وتحديده ...الخ. ينظر: الملل والنحل، للشهرستاني، 108/1.
(102) عبارة (ولا يخفى) سقطت من ب، وكلمة (يخفى) سقطت من ج.
(103) الزيادة من ب، ج، ز.
(104) في ز (صفة أخرى).
(105) في ج (مدرجة).
(106) عبارة (على سبيل التخيل) سقطت من ج.
(107) في د (بغيبتهما).
(108) في ب، ج، د، هـ، ز (يغيب).
(109) في ب (عدم).
(110) في ز (كنسبته).
(111) في ب، ج، د، هـ، ز (إذ لا).
(112) في ز (بالمسموع).
(113) في د، هـ (بقي).
(114) في د (تدرك).

(115) الزيادة من د، هـ.
(116) في د (أجرى).
(117) الزيادة من د، هـ.
(118) في هـ (السمع والبصر).
(119) المثبت من د، هـ وفي البواقي (السميع والبصير).
(120) عبارة (يعني أنَّ المعنى الجزئي المتعلق) الى قوله: (صفتين أو إلى واحدة فلا). سقطت من ب، ج، ز.
(121) كلمة (قوله) سقطت من ج، د.
(122) في ب (تقدمهما).
(123) في ب، ج، هـ (ولا).
(124) في ب، ج، ز (البصر والسمع).
(125) في ب، ج، ز (في).
(126) في د، هـ (يوهمه).
(127) كلمة (من) سقطت من ب، ج، ز.
(128) عبارة (لحدوث المعلوم بناء على) سقطت من ب، ج، ز.
(129) في ب (بحدوث)، وكلمة (حدوث) سقطت من ج.
(130) كلمة (موجود) سقطت من ج.
(131) في ب، ج، ز (المفهوم).
(132) في ب (علمه).
(133) كلمة (قبل) سقطت من ج.
(134) كلمة (قوله) سقطت من ج، د.
(135) عبارة (لتخصيصها بالإرادة والمشيئة لأنَّ ما سوى الحياة كذلك ولا) سقطت من ب، ز.
(136) الزيادة من د، هـ.
(137) عبارة (لا بد لها من الحياة لكن) الى قوله: (أيضا والإشارة إلى أنَّه) سقطت من ج.
(138) في هـ (وقد).
(139) في ج، ز (حصلت بأحد).
(140) كلمة (القدرة) سقطت من ب.
(141) في ز (الزائد).
(142) الزيادة من ب.
(143) في د، هـ (تثبت).
(144) الزيادة من ج، د، هـ، ز.
(145) في ب، ز (مثبتيه)، وفي ج (متبعه).
(146) الزيادة من ب، ج، د، هـ، ز.
(147) عبارة (ووجه ما ذكره أنَّ العلم بالوقوع تابع للوقوع) سقطت من ز.
(148) في ج، هـ (تعينه للوقوع وتعينه)، وفي ز (بعينه للوقوع وبتعينه).
(149) عبارة (وبعينه للوقوع) سقطت من ب.
(150) في د، هـ (لمرجح).
(151) في ج، د، هـ (من).
(152) في ب، ج، ز (الطرفين المساويين).
(153) في د، هـ (لمرجح).
(154) في د، هـ (لمرجح).
(155) كلمة (قوله) سقطت من ج، د.
(156) في د (لجعلها).
(157) في ج، د، ز (لعدِّها).
(158) في هـ (توصف).
(159) في ب (لا يؤخذ).
(160) في ب (سببا).
(161) في ب، ج (ولأنَّه).
(162) في ب (يثبت).
(163) في ب (فلتكن).

(164) في ب، ج، د، هـ، ز (ذكره).
(165) عبارة (أنَّ إرادة الله تعالى فعله) الى قوله: (فعله وفعل غيره وما ذكر) سقطت من ج.
(166) في ب، ج، د، هـ، ز (إرادته).
(167) في ب (هكذا).
(168) الزيادة من ب.
(169) كلمة (تعالى) سقطت من ب، ج، د، هـ، ز.
(170) الزيادة من ب، ج، د، هـ، ز.
(171) كلمة (إرادته) سقطت من ب.
(172) في ب (التركيب)، وفي ج (التركب).
(173) في ب (متجوزا).
(174) كلمة (قوله) سقطت من د.
(175) كلمة (قوله) سقطت من ج، د.
(176) في د، هـ (هو).
(177) في ب (بالمتركب).
(178) في ج (إلا أنَّه).
(179) في ج (اختص).
(180) في د (كلامهم).
(181) الزيادة من هـ.
(182) في د، هـ، ز (وأمثالها).
(183) في ج، ز (تتكشف).
(184) الزيادة من ب، ج، ز.
(185) في ج، ز (ويعرف).
(186) في ب (قائم).
(187) كلمة (قوله) سقطت من ج، د.
(188) في هـ (وحتى).
(189) في ب، د، هـ (كلامه).
(190) في د (خمسة أقسام).
(191) في هـ (يستحيل).
(192) الزيادة من ج، د، هـ، ز.
(193) في هـ (توجب).
(194) كلمة (قوله) سقطت من ج، د.
(195) في ب (والكتابة والإشارة).
(196) كلمة (قوله) سقطت من ج، د.
(197) في ب (وهي).
(198) في ج (تجد).
(199) في ب، ج، د، هـ، ز (ولذا).
(200) في ب، ز (تفيد).
(201) كلمة (للعلم) سقطت من هـ.
(202) في ب (وبأنَّ).
(203) الزيادة من ب، ج، د، هـ، ز.
(204) في هـ (الكراهة).
(205) في ب، ج، د، هـ، ز (يكرهه).
(206) كلمة (إظهار) سقطت من ب.
(207) في ب (عصيانها).
(208) في د (كف الطلب).
(209) عبارة (في الأمر) سقطت من ج.
(210) الزيادة من ب، ج، د، هـ، ز.
(211) في د (المطابق).
(212) في ب (يصدر).

(213) في ب، ج، د، هـ، ز (الغائب على الشاهد).
(214) كلمة (هناك) سقطت من هـ.
(215) في ج (يسمّيه).
(216) في ج، د، ز (تصوره).
(217) في ج (يثبت).
(218) في ج (تحصل)، وفي هـ (يحصل).
(219) عبارة (أن لا يبقى لنفي ما ثبت بالتواتر سبيل) مكررة في ج.
(220) كلمة (الاضطرار) سقطت من ج.
(221) في ج (حقيقية)، وفي د، هـ، ز (حقيقته).
(222) في ب، ج، د، هـ (يعلمه).
(223) في ب، ج، ز (بما).
(224) في ب، ز (يريده).
(225) في ب (يمثل).
(226) في ب، ج، د، هـ، ز (خالف).
(227) في ب (ولا).
(228) في ج (تعذر).
(229) في ب (العلم).
(230) كلمة (قوله) سقطت من ج، د.
(231) في ب، د، هـ، ز (وحسنت).
(232) في د، هـ، ز (المخيلة).
(233) كلمة (قوله) سقطت من ج، د.
(234) عبارة (فكيف ينعقد الإجماع مع مخالفتهم ويمكن دفعه بأن ليس المراد إجماع الأمة على ثبوت صفة الكلام) سقطت من ج.
(235) عبارة (من قوله) سقطت من ب.
(236) في ب، هـ (ثبت).
(237) في ب، د (بثبوت).
(238) الزيادة من د، ز.
(239) الزيادة من د، هـ.
(240) عبارة (شرح قول المصنف الحي القادر السميع العليم أنَّ ثبوت الشرع يتوقف على كلامه) فيها تقديم وتأخير وجاءت في النسخة ب، ج بعد قوله: (وتواتر النقل عن الأنبياء).
(241) في د (عليه الصلاة والسلام).
(242) الزيادة من ز.
(243) كلمة (قوله) سقطت من ج، د.
(244) في ب، ج، د، هـ، ز (واجب).
(245) كلمة (لا) مكررة في أ.
(246) في هـ (بحدوثه).
(247) كلمة (قوله) سقطت من ج، د.
(248) كلمة (قوله) سقطت من ج، د.
(249) في ب (نزاع وخفاء).
(250) في ب (إشارة إلى).
(251) في هـ، ز (يرى).
(252) في ب (متكلم أو كلام).
(253) في ب (فتنبيه).
(254) في ب (التكلم).
(255) الزيادة من ب.
(256) في هـ، ز (لتقرير).
(257) كلمة (قوله) سقطت من ج، د.
(258) في ج (اتحاد).
(259) في ب (إليه).

(260) الزيادة من ب، ج، ز.
(261) في ج (وليس).
(262) في ب (قيامه به وهي).
(263) كلمة (قوله) سقطت من ج، د.
(264) الزيادة من هـ، ز.
(265) في ج، د، هـ، ز (مشروطة).
(266) في ج (فالمقتضي).
(267) الزيادة من ب.
(268) كلمة (أنَّه) سقطت من ب.
(269) في ب (يعضد).
(270) كلمة (في) سقطت من ب.
(271) في ج (في الأزلية).
(272) في ز (والأولى).
(273) الزيادة من ب، ج، د، هـ، ز.
(274) كلمة (قوله) سقطت من د.
(275) عبارة (قوله الذي هو ترك التكلم فتعريف الكلام بالسكوت يستلزم الدور) سقطت من ب، ج، ز.
(276) كلمة (قوله) سقطت من ج، د.
(277) في ب، ز (الآلات)، وفي ج (إذ الآفة).
(278) في ج، ز (تكون).
(279) عبارة (بل قد يكون بعدم الآلة) سقطت من ب.
(280) في ب، ج، هـ، ز (لعارض).
(281) في ب (الآلات).
(282) في ج، د، هـ، ز (لعدم).
(283) في ب (مقابلة العدم)، وفي ج، هـ، ز (لعدم).
(284) الزيادة من ز.
(285) في ج (الله).
(286) كلمة (قوله) سقطت من ج، د.
(287) الزيادة من ب.
(288) كلمة (صلة) سقطت من ز.
(289) في ب، د، هـ، ز (وهذا).
(290) في ب، ج، د، هـ، ز (وهذه).
(291) في ج، د، هـ، ز (ينافي).
(292) في ب، ج، د، هـ، ز (ينافيهما).
(293) كلمة (قوله) سقطت من ج، د.
(294) في ب (انحصار).
(295) في ج (تكثير).
(296) في ج (تكثير).
(297) ينظر : شرح المواقف للجرجاني مع حاشيتي السيالكوتي والفناري : 8/ 100.
(298) في ج (كلام الله).
(299) في ب، ج، ز (الاستفهام).
(300) في هـ (والترجي).
(301) في ج (تكثيرها).
(302) كلمة (قوله) سقطت من ج، د.
(303) في ج (تكثير).
(304) عبارة (نعم انتفاء الدليل) سقطت من ب.
(305) في هـ (لدليل).
(306) في ج (تكثر شيء في).
(307) في ب (ونفيها).
(308) في ج (منهما).

(309) في ب (نفيها).
(310) في ج (متوهم).
(311) كلمة (قوله) سقطت من ج، د.
(312) في هـ (نفسه).
(313) عبد الله بن سعيد بن كلّاب، أبو محمد القطان: متكلم من العلماء يقال له " ابن كلاب ". قال السبكي: وكلاب بضم الكاف وتشديد اللام، قيل: لقب بها لأنه كان يجتذب الناس الى معتقده إذا ناظر عليه كما مجتذب الكلاب الشئ. له كتب، منها " الصفات " و " خلق الأفعال " و " الرد على المعتزلة ، توفي سنة 245 هـ . ينظر : طبقات الشافعية الكبرى : 299/2 ؛ و لسان الميزان : 486/4 ؛ الاعلام للزركلي : 90/4 .
(314) وهي المدرسة الاكثر سوادا وانتشارا والاكثر قبولا في أقطار المسلمين – نظير الماتريدية - كبيرها ومؤسسها أبو الحَسَنِ: عَلِيُّ بنُ إِسْمَاعِيْلَ بنِ إِسْحَاقَ الأشعري ، ينتهي نسبه الى أبي موسى الأشعري ﷺ ، واليه تنتسب الأشعرية، والأشعري نسبة إلى أُشعر، واسمه: نبت بن أدد، وإنما قيل له أشعر لأن أمه ولدته والشعر على بدنه، ولد / سنة (260) هـ ، ومن تصانيفه: "اللُّمَع فِي الرّدِّ عَلَى أَهْلِ البِدَع"، و"مقالات الاسلاميين "، توفي / بِبَغْدَادَ سَنَةَ (324) هـ . ينظر: وفيات الأعيان، لابن خلكان، 284/3-286؛ وسير أعلام النبلاء، للذهبي، 392/11- 394 .
(315) كلمة (المذكور) سقطت من ج، د، هـ.
(316) في ج (أحدهما).
(317) في ج، ز (توجد).
(318) في د (الأقسام).
(319) في د، هـ، ز (تحصل).
(320) كلمة (طار) سقطت من ب.
(321) في ب (الأول).
(322) الزيادة من ب، ج، د، هـ، ز.
(323) في ب (خاص).
(324) في هـ (وجودها).
(325) في هـ (العام بدون الخاص).
(326) في ب (بل).
(327) في هـ (النَّفسي باللفظي).
(328) عبارة (وإلا فجعل الأقسام) سقطت من ج.
(329) في ج، ز (تنقسم).
(330) في ج (معتبر).
(331) في ب (ورد).
(332) الزيادة من ب، د، هـ.
(333) كلمة (قوله) سقطت من ج، د.
(334) في ج (أنَّ).
(335) في د (ينتف).
(336) في ب، ج، ز (يختص)، وفي د (محيص).
(337) الزيادة من د.
(338) في د (أمر النَّدب).
(339) في ج (والإيجاب).
(340) في ب، ج (تركها).
(341) في ج، د، هـ، ز (لطلب).
(342) الزيادة من ز.
(343) في ز (الاخبار).
(344) كلمة (أنَّ) سقطت من ب.
(345) في ب (بكون).
(346) في ج (باحتمال).
(347) في ب، ج (تستحيل)، وفي هـ، ز (يسجل).
(348) في ب، ج (طالبا).
(349) في ج (أن).
(350) في ج، ز (يضرب).

(351) في د (بتصرفاتهم على ما).
(352) كلمة (قوله) سقطت من ج، د، ز.
(353) الزيادة من هـ.
(354) عبارة (ومن فوائد ما ذكره المصنِّف دفعها فلا يليق قصره على فائدة رفع تعدد الكلام) سقطت من ب، ج، ز.
(355) في ب، ج، د، هـ، ز (التحقيقي).
(356) في ب (قبل).
(357) عبارة (ووجه كون الإخبار) الى قوله: (الماضي لقصور معرفة القاضي) سقطت من ب، ج، ز.
(358) عبارة (إلى تقدير الابن والله تعالى يعلم المأمور في الأزل ولا يحتاج في أمره) سقطت من ز.
(359) في د، هـ (تقديره).
(360) في ب (يقول)، وفي ج (لأنَّا نقول)، وفي د (يقال).
(361) في هـ (الابن).
(362) الزيادة من ج.
(363) في ج (الحوادث).

sources of the book

1. The names of the books of Abdul Latif Zada
2. Announcements
3. Explain the possible Baghdad
4. Yalnbdar al-Ta'ali al-Shukani.
5. History of Ibn Al-Wardi, Umar Ibn Muzaffar Ibn Umar Ibn Muhammad Ibn Abi Al-Fawaras, Abu Hafs, Zayn al-Din Ibn Al-Wardi Al-Ma'ari Al-Kindi (Al-Mutawfi: 749 AH) Dar Al-Kitab Al-Almiya - Lebanon - Beirut, Printing: First, 1417 AH - 1996
6. History of Arabic Literature: Brooklyn
7. History of Arabic Literature: Brooklyn
8. Treasury of inheritance: the center of the kingdom
9. Al-Rawd Al-Muttar in the news of Al-Hamtir Al-Hamiri
10. Rawdat al-Jannan al-Khwansari
11. Rihanna Al-Adab Ibn Saeed Al-Maghribi
12. The direction of the higher astronomy
13. Sharh al-Farida Issam al-Din al-Isfaraini, research d. Noori Yasin Hussein
14. Sharh Al-Mawaqif, Al-Sayyid Al-Sharif Al-Jarjani, Dar Al-Jail Press in Egypt
15. Sharh Issam al-Din al-Asfarayini on the meanings of the metaphors of Abi al-Laith al-Samarkandi.
16. Al-Arsh, Shams al-Din Abu Abdullah Muhammad bin Ahmad bin Uthman bin Qaimaz Al-Dhahabi (d: 748 AH), Research: Muhammad bin Khalifa bin Ali Al-Tamimi 1424 AH 2003
17. Discovering the suspects: Haji Khalifa
18. Dictionary of countries: Yaqut al-Hamwi
19. Dictionary of countries: Yaqut al-Hamwi
20. Dictionary of Musnafin: Al-Tunki
21. Dictionary of publications: Ilyan Sarkis
22. Dictionary of Arabic and Arabic Publications: Iyan Sarkis

23. Dictionary of authors: Reza Kahala
24. International and settlements for the city